

## موضوعات في تطور القضية الوطنية الفلسطينية

- (1) المقدمات.
- (2) مرحلة الانتداب البريطاني ... في النضال الوطني التحرري.
- (3) 15 أيار 1948 وأفول الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة.
- (4) انبثاق الحركة والكيانية الفلسطينية.
- (5) حزيران 1967 ... المسألة الوطنية في إطار استراتيجي مرحلي جديد.
- (6) نمو حركة المقاومة الفلسطينية بين حربيّ (1967 - 1973).
- (7) حرب تشرين 1973.
- (8) اتفاقيات كامب ديفيد 1978.

خريف 2007

### سلسلة كراسات "مكتب التثقيف المركزي"

صدر منها:

- 1 - العناصر الرئيسية للنظام الداخلي (خريف 2006).
- 2 - قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة (خريف 2006).
- 3 - قضية اللاجئين وحق العودة - 18 موضوعة (خريف 2006).
- 4 - الصهيونية (خريف 2007).
- 5 - في المسألة التنظيمية (خريف 2007).
- 6 - موضوعات في تطور القضية الوطنية الفلسطينية (خريف 2007).
- 7 - تطور الحركة الوطنية الفلسطينية .. من النشوء إلى النكبة (خريف 2007).
- 8 - الجبهة الديمقراطية .. النشأة والمسار (خريف 2007).
- 9 - المنظمات الجماهيرية الديمقراطية (أذار 2008).

## (1)

### المقدمات

مع مطلع القرن العشرين كانت الرأسمالية العالمية قد دخلت مرحلتها العليا والأخيرة "مرحلة الإمبريالية"، وتميزت هذه المرحلة باحتدام وتفاقم الأزمة التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي. فقد صحب تطور الإمبريالية اشتداد التناقضات بين الدول الرأسمالية الكبرى وتفاقم التنافس بينها للسيطرة على المستعمرات، إلى جانب احتدام التناقض والصراع الطبقي داخل البلدان الرأسمالية نفسها. وأدى تصاعد الاستغلال والنهب الاستعماري للبلدان المستعمرة والتابعة إلى تسارع نمو الحركة الوطنية الثورية لشعوب هذه البلدان والتعاظم المضطرد لنضالها المناهض للإمبريالية والهادف إلى التحرر الوطني والوحدة القومية والتطور الاجتماعي والتخلص من بقايا البنى ما قبل الرأسمالية.

شكلت الإمبراطورية العثمانية بنظامها شبه الإقطاعي المتخلف والمتفسخ من جهة، وبممتلكاتها الشاسعة والغنية بأسواقها وثرواتها وموقعها الاستراتيجي من جهة أخرى، محط أنظار الدول الرأسمالية الأوروبية وأحد المحاور الرئيسية للتنافس والصراع فيما بينها لاقتسام النفوذ والهيمنة في هذه البلدان التي كانت تنوء بالنير الإقطاعي العثماني الأيل إلى الانهيار. وكانت البلدان العربية وفلسطين بشكل خاص، من أبرز المواقع التي شهدت صراعاً عنيفاً من قبل الدول الاستعمارية الكبرى لبيسط نفوذها فيها والتمهيد لفرض هيمنتها الكاملة عليها.

نشأت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر كتعبير سياسي قومي زائف عن طموح البورجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية، الحرفية والصيرفية، إلى تفادي الاندماج في المجتمعات الرأسمالية القومية الناهضة، التي كانت تهدد بإسقاطها إلى مصاف البروليتاريا. وفي ظل التحول الإمبريالي للرأسمالية العالمية وجدت الحركة الصهيونية فرصتها الجدية الأولى لتحول أحلامها الطوباوية الرجعية إلى وقائع استيطانية على أرض فلسطين، حيث توافقت هذه المخططات الاستيطانية للمرة الأولى مع مصالح الرأسمال الأوروبي الكبير، وحاجته لاكتساب مواقع وضمادات أفضل في المنافسة على احتلال موطن قدم للاستثمار والتصدير إلى المستعمرات، كما توافقت أيضاً مع حاجات الدول الاستعمارية وبشكل خاص بريطانيا، لبناء قواعد إستراتيجية ثابتة تمكن من صيانة مشاريعها الاستعمارية في المنطقة.

كانت الحرب العالمية الأولى التعبير الدرامي الأكثر عنفاً عن تفاقم أزمة الرأسمالية العالمية، وأدت الحرب إلى دخول النظام الرأسمالي عصراً من الانحطاط والتفكك المتسارع على نطاق دولي، وافتتحت عصر بزوغ فجر الاشتراكية، والنهوض المضطرد لنضال الشعوب المناهضة للإمبريالية. فقد أسفرت الحرب عن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية، وتعزز نضال الطبقات العاملة الأوروبية ضد بورجوازياتها الإمبريالية، واكتسب أشكالاً انتفاضية متصاعدة، وابتدأت الحركات الوطنية في كثير من الأقطار المستعمرة والتابعة تنمو وتنهض في تيار عارم نحو التحرر القومي. ولم تكن منطقتنا العربية بمنأى عن مجموع هذه التطورات، فلقد شهدت سنوات الحرب والسنوات القليلة التي سبقتها يقظة قومية واسعة النطاق، استهدفت التخلص من النير العثماني وإنجاز استقلال البلدان العربية ووحدها. إلا أن القيادة الأرستقراطية العشائرية المتمثلة بالأسرة الهاشمية التي فرضت زعامتها على الحركة القومية الناشئة لم تلبث أن قادتها إلى الإحباط والانتكاس، وتبديد الأمان القومي، بانتهاجها سياسة التحالف مع بريطانيا الاستعمارية.

ففي عام 1917 بدأت بريطانيا الاستعمارية التي دخلت بجيوشها إلى مشرقنا العربي تحت ستار التحالف مع الثورة العربية الكبرى ضد الاستبداد العثماني، تهيئ الشروط لتنفيذ مخططات احتلال المشرق العربي وتجزئة وحدته القومية، واقتسام النفوذ فيه مع حليفها فرنسا.

لقد قدمت ثورة أكتوبر الاشتراكية خدمتها الأولى إلى النضال الوطني والقومي لشعبنا العربية حينذاك، بإقدامها على فضح رياء الحلف الإمبريالي البريطاني - الفرنسي وخداعه وحقيقته وعوده المعسولة بنشرها كافة المعاهدات السرية التي كانت قد عقدتها خلال الحرب العالمية الأولى أطراف التحالف الإمبريالي، من أجل اقتسام العالم وفرض هيمنتها الاستعمارية عليه. وكان من أبرز معاهدات الضواري الإمبرياليين تلك الاتفاقية المشؤومة المعروفة باسم سايكس - بيكو، والتي تضمنت تقسيم المشرق العربي إلى منطقتي احتلال وفقاً لخط يأخذ بعين الاعتبار مصالح الحليفتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، ويتجاهل حقائق الوحدة والتكامل القومي، والحاجة إلى الاستقلال والتطور لدى شعوب وأقطار منطقتنا العربية. وبموجب هذا الاتفاق الإجرامي الذي تكرر في مؤتمر سان ريمو فرضت بريطانيا سيطرتها على فلسطين وشرقي الأردن والعراق، بينما احتلت فرنسا سوريا ولبنان، مستفيدتين من ضعف الحركة القومية وتفككها وخضوعها للزعامة التي فرضتها الأسرة الهاشمية بخطها القائم على استمرار التحالف مع الاستعماريين الإنجليز.

وفي 2 تشرين الثاني 1917، قبل أيام قليلة من انبثاق فجر العصر الدولي الجديد، عصر انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية التي وجهت ضربة قاسية إلى النظام الرأسمالي - الإمبريالي العالمي، أعلنت بريطانيا نواياها العدوانية بالنسبة لمستقبل بلادنا فلسطين، بإصدارها وعد بلفور الذي تعهد للحركة الصهيونية العالمية بإقامة "وطن قومي يهودي" على أرض فلسطين. وفي السنوات اللاحقة استكملت السياسة الاستعمارية البريطانية مخططاتها الرامية إلى تبييد الوجود الوطني لشعب فلسطين، وإحلال الكيان الصهيوني الاستيطاني على أرضه، بدعمها إنشاء إمارة شرقي الأردن ككيان أريد له أن يستوعب عرب فلسطين، ويضيف هويتهم الوطنية، ويشكل صمام أمان تاريخي للوجود الصهيوني الاستيطاني ■

(2)

## مرحلة الانتداب البريطاني ... في النضال الوطني التحرري

تابعت بريطانيا في ظل حكم الانتداب الذي فرضته على بلادنا بالرغم من إرادة الشعب الفلسطيني ومطامحه الوطنية في الاستقلال والوحدة، استكمال وتنفيذ مخططاتها بالتحالف مع الحركة الصهيونية وبالتواطؤ مع الهاشميين الذين نصبوا على رأس الحكم في الأردن والعراق، ومنذ ذلك الحين برز الدور الإمبريالي للولايات المتحدة الأمريكية في رعاية ودعم المشروع البريطاني - الصهيوني.

لقد جرى تشجيع الهجرة اليهودية على نطاق واسع، والاستيلاء على أراضي الفلاحين وطردهم منها وإقامة المستعمرات اليهودية عليها، ورعاية نمو اقتصاد يهودي مغلق باستثمار رؤوس أموال أجنبية صهيونية على حساب تدمير واحتجاز نمو الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتشجيع بناء المؤسسات العسكرية الصهيونية في ظل سلطات الانتداب وتحت رعايتها. دخلت هذه السياسة في تناقض حاد مع مصالح كافة طبقات شعبنا: مع الفلاحين الذين انتزعت أرضهم وأجبروا على الهجرة منها لينضموا إلى جيش البطالة في المدن، مع البورجوازية الحرفية المتطلعة إلى النمو والتي قاست من منافسة رأس المال الصهيوني ودمرت صناعاتها الناشئة مع الطبقة العاملة النامية التي أجبرت أوسع قطاعاتها على البطالة بسبب سياسة "العمل العبري" الصهيونية، مع المطامح القومية لشعبنا بكامله الذي وجد في السياسة الانتدابية والغزو الصهيوني تهديداً بإذابة وجوده القومي، وتشريده من وطنه، وانتهاكاً لحقه في تقرير المصير والاستقلال.

لقد قاوم شعبنا الفلسطيني هذه المخططات الاستعمارية - الصهيونية منذ بداية عهد الانتداب وتبلورت مقاومته في انتفاضات متوالية توجت بإعلان الثورة المسلحة الشاملة التي استمرت من 1936 حتى عام 1939، ولكن الزعامة الإقطاعية - الدينية التي تولت قيادة هذا النضال لم تلبث أن أدت به إلى الهزيمة والفشل بسبب من سياسة المساومة والتواطؤ الضمني التي انتهجها مع الانتداب. وبسبب من تذبذبها وتخوفها من إمكان التحرك المستقل للفلاحين والعمال وسائر الجماهير الشعبية الكادحة. وقد لعبت الأنظمة الموالية للاستعمار في الأقطار العربية المحيطة بفلسطين، وبشكل خاص النظام الأرستقراطي العشائري في شرقي الأردن، دوراً كبيراً في التواطؤ على استقلال الحركة الوطنية الفلسطينية ودعم أجنحتها الأكثر رجعية وتسليط الضغط عليها من أجل إلقاء السلاح ووضع مصير فلسطين الوطني بين أيدي "الحليفة بريطانيا".

لقد لعبت الطبقة العاملة النامية وجماهير الفلاحين الفقراء دوراً هاماً في هذا النضال الوطني الهادف إلى نيل الاستقلال وإحباط المشروع الصهيوني، وعلى أكتافها قام الإضراب العام الشهير الذي استمر ستة أشهر والثورة المسلحة الباسلة لعام 1936 - 1939. إلا أن ضعف وتفكك الطبقة العاملة العربية الفتية، نتيجة حادثة نشوئها وانتشار البطالة الواسعة في صفوفها بفعل المنافسة الصهيونية، وافتقار الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى التوجه البرنامجي الواضح والملائم وإهمال قيادته في فترات حاسمة للتوجيهات الصائبة للأمية الثالثة بشأن أولوية المسألة القومية العربية ومعالم حلها الديمقراطي، وما أدى إليه ذلك من عزله عن الجماهير العمالية والفلاحية الكادحة، مجموع هذه العوامل حالت دون تقدم الطبقة العاملة لتولي قيادة الثورة الوطنية، وتخليصها من تذبذب ورجعية زعامتها الإقطاعية وضمان تطورها نحو النصر.

باندلاع الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من ارتقاء الزعامة الإقطاعية في أحضان المحور النازي، وقفت جماهير الشعب الفلسطيني إلى جانب النضال العالمي من أجل دحر الفاشية، ودعمت بقوة كفاح الشعبين اللبناني والسوري من أجل إلحاق الهزيمة بقوات حكومة فيشي الفرنسية الموالية للفاشية، ومن أجل انتزاع الاستقلال والتحرر الوطني. وواصل شعبنا في الوقت نفسه النضال من أجل الاستقلال والحفاظ على حقه في وطنه، من أجل فضح وإحباط الدسائس الاستعمارية

والصهيونية التي أرادت أن تستغل ظروف الحرب لتبرير مواصلة الاحتلال البريطاني، وتصعيد وتيرة الهجرة اليهودية ■

### (3) 15 أيار 1948 وأفول الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بينما كانت شمس الاشتراكية تسطع على بقاع تتسع باستمرار في عالمانا في أوروبا وآسيا، وبينما شقت شعوب عديدة طريقها إلى الاستقلال والتحرر، وانحسرت ظلال الاستعمار والإمبريالية عن الكثير من أقطار الأرض، سارعت الحركة الصهيونية تحت رعاية وتغاضي سلطات الانتداب وفي تحالفها الناشئ مع الإمبريالية الأمريكية، التي ابتدأت شهيتها الاستعمارية الجديدة تخطط للانتهاج المشرق العربي، سارعت من وتيرة استعداداتها لتتويج مشروعها الاستيطاني بتقسيم الوطن الفلسطيني و اغتصاب الجزء الأكبر منه وتشريد شعبنا من دياره وإقامة دولتها اليهودية المغلقة على أرضه المسلوبة.

كان إعلان دولة إسرائيل في 15 أيار 1948 ذروة المشروع الصهيوني الذي يتعاكس مع روح العصر ومجرى التاريخ. فلقد أقيمت الدولة اليهودية على أنقاض الكيان الوطني للشعب الفلسطيني، وارتتهن بفاؤها باستمرار تبيد شخصيته واقتلعه من أرضه، وصاحب ذلك حملة صهيونية واسعة من أجل طرد الفلسطينيين العرب من الأراضي الخاضعة للاحتلال بما يضمن اغتصابها بشكل كامل، وأنجزت هكذا عملية تشريد نصف الشعب الفلسطيني خارج أرض وطنه وتوزعه في الأقطار العربية المحيطة.

واستغلت إسرائيل الحرب المسرحية التي شنتها الرجعية العربية حينذاك، تحت ستار تحرير فلسطين، فتجاوزت الحدود التي رسمتها لها قرارات الأمم المتحدة، واستولت على مساحات واسعة جديدة من الأرض الفلسطينية العربية، ورفضت بإصرار تنفيذ القرارات الدولية المنكرة القاضية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ساهمت الأنظمة الرجعية العربية مساهمة كبرى في فتح أبواب النجاح أمام هذه الخطوة الصهيونية، فقد قاومت تلك الأنظمة أية محاولة لمساعدة شعب فلسطين على حمل قضيته الوطنية بنفسه، وأحبطت نضاله من أجل بناء جيشه الوطني الثوري الخاص لمقاومة الانتداب والهجمة الصهيونية، ورفضت إمداده بالمواد والتسليحي، وأصرت بدلاً من ذلك وتحت غطاء الشعارات القومية الجوفاء بشأن تحرير فلسطين، على إدخال جيوشها تحت قيادة الملك عبد الله بتواطؤ المفصوح مع البريطانيين والصهيانية، لتحارب في إطار حدود "التقسيم"، ثم لتتيح الفرصة لإسرائيل لتجاوز تلك الحدود.

استكملت الرجعية الأردنية الخطة الإمبريالية - الصهيونية الرامية إلى تصفية الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني، بإقدامها على ضم الجزء الشرقي المتبقي من فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وفي ظل هذه الوحدة الإلحاقية التي فرضت على الشعب الفلسطيني؛ مارست الرجعية الأردنية دورها في خدمة الإستراتيجية الإمبريالية في المنطقة، من خلال مصادرة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وطمس شخصيته الوطنية المستقلة، وقمع نضاله الهادف إلى استعادة حقوقه في أرضه المغتصبة، وإخضاعه للتمييز والاضطهاد الإقليمي.

لقد ترتب على قيام دولة إسرائيل وضم الأجزاء الشرقية غير المحتلة من فلسطين إلى الأردن وضع المسألة الوطنية الفلسطينية في إطار جديد محوره النضال من أجل استعادة الهوية الوطنية المتميزة لشعب فلسطين، وأعادته إلى أرضه، وضمان حقه في تقرير مصيره، بما يكفل إعادة توحيد وطنه في ظل دولة ديمقراطية مستقلة.

ولكن ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية وتشتتها وتفسخ قيادتها شبه الإقطاعية - البورجوازية لم يمكن من استئناف النضال فوراً من أجل هذا الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الفلسطينية، فقد تم تشتيت مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا والعراق وغيرها من البلدان. وفي منافي الشتات عاشت جماهير اللاجئين في ظل شروط اقتصادية واجتماعية بائسة، وأخضعت تجمعات شعبنا لظروف سياسية وقانونية متباينة، وحرمت في معظم الحالات من حقوق المواطنة والعمل والتنقل. وأدى واقع التوزع الجغرافي هذا إلى تمزيق قاسٍ للمجتمع الفلسطيني، وإخلال وتباين في تكوينه الطبقي وتفاوت في أنماطه في تجمعاته المختلفة.

طوال فترة ليست قصيرة أدى هذا الواقع إلى ذوبان كامل للحركة الوطنية الفلسطينية في إطار الحركة القومية العربية الناهضة آنذاك، الأمر الذي كاد يستكمل بشكل نهائي عملية طمس الهوية الوطنية الفلسطينية. ففي الأردن والضفة الغربية تكيفت القوى الوطنية الفلسطينية مع الواقع الإقليمي الجديد، وفقدت هويتها الفلسطينية المتميزة، واندمجت في الحركة الوطنية الأردنية وشكلت جزءاً هاماً من قاعدتها الجماهيرية في النضال من أجل التحرر والديمقراطية في الأردن. وبالرغم من ضرورات هذا التوجه من حيث المبدأ، فقد عجزت تلك القوى الوطنية الفلسطينية، بما فيها التنظيمات التي تنتمي إيديولوجياً إلى الطبقة العاملة، عن إدراك الضرورة المقابلة للحفاظ على شخصيتها الوطنية الفلسطينية، وتضمين برنامجها حلولاً للمسألة الوطنية الفلسطينية، بما هي أولاً صراع ضد الغزو والاستيطان الصهيوني، إلى جانب الانخراط في النضال ضد الرجعية الأردنية كجزء عضوي من الحركة الوطنية في الأردن.

وفي الأقطار العربية الأخرى استطاعت البورجوازية القومية الناهضة أن تدمج في إطار حركاتها الوطنية القطرية أو القومية العامة كل القوى الحية والفاعلة بين جماهير شعب فلسطين مروجة للنظرة القومية المثالية التي تلقي مهمة حل المسألة الوطنية الفلسطينية على عاتق الأنظمة البورجوازية الناشئة التي ملأت الدنيا صخباً وشعارات حول استعداداتها المفترضة لمعركة تحرير "الوطن السليب". وإزاء رواج هذه النظرية الإنكالية والانتظارية التي زرعت في أذهان

الجماهير الفلسطينية المشردة، جرى إهمال ضرورة تمكين شعب فلسطين من أخذ قضيته الوطنية بأيديه وصيانة هويته وحركته الوطنية المستقلة ■

#### (4) انبثاق الحركة والكيانية الفلسطينية

إلا أن مأزق العجز الذي عانت منه الطبقات الحاكمة العربية في صراعها مع إسرائيل، وما أدى إليه من اقتضاح متسارع للأفكار البورجوازية القومية بشأن انتظار استكمال الأنظمة العربية "إعدادها" للمعركة، بالإضافة إلى الانتصارات الباهرة التي حققتها الشعوب التي أخذت زمام نضالها التحرري بأيديها، لم يلبث أن قاد إلى يقظة جديدة للوعي الوطني الفلسطيني، وانبعاث جديد لشعوره بالانتماء الوطني المتميز ونهوض مجدد لحركته الوطنية المستقلة. تحت ضغط هذه اليقظة، وتجاوباً معها من جهة، وسعياً إلى تطويقها من جهة أخرى، صادقت الدول العربية على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وبفعل هذه اليقظة بدأت في مطلع عام 1965 المقاومة الفلسطينية المسلحة.

لقد توافقت هذه اليقظة الوطنية الفلسطينية مع مرحلة من النهوض الواسع لحركة التحرر الوطني العربية في ظل القيادات البورجوازية القومية الجديدة، فقد احتدم الصراع ضد الهيمنة الإمبريالية الأمريكية بسط هيمنتها الكاملة على المنطقة، وأنجزت العديد من البلدان العربية استقلالها السياسي ووطنته، وجرت تصفية نسبية لنفوذ الطبقات الرجعية شبه الإقطاعية والرأسمالية التقليدية، وأنجزت تحولات اجتماعية ديمقراطية واسعة النطاق في البلدان العربية المتحررة. ورغم أن مجموع هذه التحولات بقيت أسيرة الحدود التي فرضتها الطبيعة البورجوازية للقيادات القومية الناهضة آنذاك، إلا أنها قادت إلى اشتداد التناقض والصراع مع الاستعمار الجديد، وفي ظليته الإمبريالية الأمريكية وتصعيد حاجتها إلى هجوم عدواني يضمن إيقاف مجموع هذه التطورات ■

#### (5) حزيران 1967 ... المسألة الوطنية في إطار استراتيجي مرحلي جديد

تلبية لهذه الحاجة الإمبريالية، وإزاء تصاعد وعي الشعوب العربية لحقيقة المطامح التوسعية الإسرائيلية كما تمثلت في أزمة تحويل مجرى نهر الأردن، مترافقاً مع تصاعد العمليات المسلحة للمقاومة الفلسطينية، ونتيجة تفاقم الأزمة الداخلية الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية، اندفعت إسرائيل إلى شن عدوانها ضد البلدان العربية المحيطة في حزيران 1967، بهدف التوسع في الأرض العربية، وفرض حل استسلامي للصراع العربي - الإسرائيلي يضمن تصفية نهائية للقضية الفلسطينية، إلى جانب ضرب وإضعاف حركة التحرر العربية وإيقاف تطورها الناهض آنذاك، والعودة بالمنطقة إلى فلك النفوذ الإمبريالي.

نجحت إسرائيل في هذه الحرب في احتلال ما تبقى من أرض فلسطين إلى جانب أراضٍ عربية أخرى، وأدت الهزيمة إلى الانهيار النهائي للإدعاءات البورجوازية بشأن "الإعداد للمعركة" وفضحت عجز البورجوازيات الوطنية العربية عن تلبية متطلبات مجابهة حقيقية وحاسمة مع الإمبريالية والعدو الإسرائيلي المتفوق، بسبب إجماع هذه القيادات البورجوازية عن إنجاز تعبئة ديمقراطية واسعة لجماهير الشعوب العربية، وعجزها عن استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، وتردها في إنجاز تصفية نهائية للمصالح الإمبريالية في المنطقة، وحفاظها على وشائج متصلة مع الرجعيات المحلية والعربية.

أدت هزيمة 5 حزيران 1967 إلى اختلال واسع في ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل والإمبريالية العالمية عامة والأمريكية خاصة، وطرحت للمرة الأولى منذ عام 1948 خطر التوصل إلى حل تصفوي صهيوني - إمبريالي للمسألة الوطنية الفلسطينية، يتضمن التكريس النهائي لعملية تذيب وتبيد الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني، وإلغاء حقه في وطنه، كما هددت بفرض المطامع التوسعية الإسرائيلية على سائر الشعوب والأقطار العربية المحيطة بفلسطين. لقد أصبح الطموح التوسعي - الإلحاق الإسرائيلي، ومحاولات فرض التصفية النهائية للوجود الوطني الفلسطيني هو الخطر المباشر الداهم الذي ينبغي تجنيد كل القوى من أجل دحره وإبطائه.

مرة أخرى وضعت حرب حزيران 1967 المسألة الوطنية الفلسطيني في إطار إستراتيجي مرحلي جديد، يملئ كمهمة مباشرة النضال من أجل تحرير المناطق المحتلة وانتزاع الحق في الاستقلال الوطني وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك توطد الترابط أكثر فأكثر بين نضال الشعوب العربية في الأقطار المحيطة، الهادف إلى استعادة أرضها المحتلة وإبطاء المساعي التوسعية الإسرائيلية، وبين نضال الشعب الفلسطيني الرامي كخطوة مرحلية إلى إبطاء المخطط التصفوي الإمبريالي - الإسرائيلي، ودحر الاحتلال وإعادة تأسيس الكيان الوطني لشعب فلسطين على أرضه في إطار دولة مستقلة ذات سيادة تكون الخطوة الأولى على طريق الدحر الكامل للمشروع الصهيوني.

أدت نتائج الحرب بما فضحته من عجز الطبقات الحاكمة العربية البورجوازية والرجعية، إلى قفزة نوعية في اليقظة الوطنية الفلسطينية ونهوض جماهيري واسع للحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة التي وجدت في فصائل المقاومة المسلحة تعبيرها السياسي الجديد، والتي سرعان ما انخرطت في منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي يجسد وحدة الكيان الوطني الفلسطيني واستقلال هويته ■

## (6) نمو حركة المقاومة الفلسطينية بين حربَي (1967 - 1973)

نمت حركة المقاومة الفلسطينية واكتسبت أحجاماً عملاقة في أعقاب حرب الـ 67، ورسخت جذورها في أعماق الجماهير الشعبية الفلسطينية، ولعبت دوراً هاماً في تنظيمها وتعبئتها وتسليحها وزجها بشكل مستقل في المعركة ضد الاحتلال. وتعمقت شيئاً فشيئاً تضامناً الاجتماعياً الديمقراطية للحركة بتزايد الدور الذي لعبته الطبقات الكادحة وتنامي ثقلها الاجتماعي داخل صفوفها، وبفعل النفوذ المتزايد للتيار الديمقراطي الثوري في المقاومة وللأفكار اليسارية الجذرية في أوساط الجماهير.

واكتسبت المقاومة الفلسطينية احتراماً عميقاً في صفوف الجماهير العربية، ولعبت دوراً هاماً في إنكفاء نضالها من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني والوحدة القومية. وبفضل ذلك شكلت المقاومة عاملاً هاماً في مقاومة الاحتلال الواسع في ميزان القوى الذي أحدثته الحرب لصالح إسرائيل، وعرقلت محاولات فرض تسوية تصفوية على حساب شعب فلسطين وحقوقه الوطنية الثابتة.

وفي الأردن شكلت المقاومة تعبيراً متقدماً عن نضال الجماهير الفلسطينية الرامي إلى الانعتاق من نير الرجعية الأردنية واضطهادها الإقليمي وسياستها في مصادرة الشخصية الوطنية لشعب فلسطين. وبالرغم من الأوهام البورجوازية السائدة في بعض الصفوف القيادية للمقاومة الفلسطينية بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأردن، فإن التداخل الموضوعي بين مهمات التحرر الوطني الفلسطيني وبين سائر معضلات الثورة الوطنية الديمقراطية في الأردن، قد فرض نفسه عفويّاً على وجود ومهمات المقاومة في البلاد، حيث أصبحت تشكل تعبيراً عن المصالح المباشرة الوطنية والطبقية لمختلف شرائح الجماهير الفلسطينية في الأردن.

وقد أدى هذا التطور العفوي إلى انخراط معظم القوى والعناصر الوطنية الحية الأردنية في إطار حركة المقاومة، الأمر الذي قاد إلى إهمال التمايز الموضوعي القائم فعلاً، بالرغم من التداخل الوثيق، بين مهمات التحرر الوطني الديمقراطي الأردني، وبين مهمات المقاومة على صعيد النضال ضد الاحتلال. فرغم صحة التوجه المبدئي القائل بضرورة اضطلاع منظمات المقاومة في الأردن بمهمات الدفاع عن المصالح الحيوية المباشرة لجماهير الشعب الفلسطيني هناك، ومساهمتها بالتالي في النضال من أجل نظام وطني ديمقراطي ينهي السياسة الإقليمية الإلحاقية الأردنية الرجعية، إلا أن هذا التوجه لم يكن ينبغي أن يقود إلى إحلال المقاومة محل الحركة الوطنية الأردنية، بل إلى بناء جبهة وطنية متحدة تعبئ الطبقات الوطنية من كلا الشعبين لإنجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي للأردن، وإلغاء سياسة النظام الإقليمية - الإلحاقية، وتعبئة طاقات الأردن للدعم والمساهمة في النضال الفلسطيني المناهض للاحتلال.

لقد وفرت ظروف ازدواجية السلطة في الأردن فرصة ذهبية لنجاح النضال من أجل نظام وطني ديمقراطي يشكل ركيزة هامة للثورة الوطنية الفلسطينية المناهضة للاحتلال. وأكدت الأحداث صحة برنامج النضال من أجل حل ازدواجية السلطة لصالح إقامة سلطة وطنية ديمقراطية تحرر الأردن من أغلال الولاء للإمبريالية، وتلغي الدور الأردني الإلحاق في القضية الفلسطينية.

إلا أن نهج القيادات البورجوازية الوطنية للمقاومة، ذلك النهج المتذبذب المتردد الإقليمي، المتأرجح بين إحلال المقاومة عملياً بديلاً للحركة الوطنية الأردنية، وبين ترويج أوهام عدم التدخل في الشؤون الداخلية، أدى إلى تمكين الرجعية الأردنية وبدعم من الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل، من توفير الظروف لنجاح هجمتها الدموية لحل ازدواجية السلطة لصالحها، و تصفية الوجود العرني للمقاومة في الأردن، واستعادة الدور الأردني الرجعي الإلحاق في تزييف شخصية شعب فلسطين، وانتحال حق تمثيله ومصادرة حقوقه الوطنية.

رغم الانعطاف العام نحو اليمين الذي ساد المنطقة العربية على أثر مؤامرة تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن، وتوقف حرب الاستنزاف على الجبهات العربية في أعقاب مشروع روجرز، وغياب عبد الناصر، إلا أن المقاومة الفلسطينية واجهت هذا الانحسار المؤقت بنضال دفاعي عنيد وطويل النفس، استطاعت عبره أن تضمن الحفاظ على الحد الأدنى من

مكاسب شعب فلسطين وتحبط محاولات التصفية الكاملة لحركته وشخصيته الوطنية المستقلة ■

## (7) حرب تشرين 1973

ساعد في نجاح هذا النضال الاحتدام الشديد للتناقض بين المصالح الوطنية للشعوب العربية، وبين المطامع التوسعية الإلحاقية للعدو الإسرائيلي والتأييد الإمبريالي الأمريكي الواسع لهذه المطامح التي أسفرت عن وجهها بعنجهية بالغة في ظروف الصمت على الجبهات العربية.

أدى هذا التناقض المحتدم إلى نشوب حرب تشرين/ أكتوبر الوطنية (1973) التي شنتها مصر وسوريا والثورة الفلسطينية. ورغم الأهداف السياسية المحدودة التي رسمتها القيادات البورجوازية لهذه الحرب، إلا أن استيصال الشعوب العربية وقواتها المسلحة قد أُلحق بالحلف الإمبريالي - الصهيوني خسائر فادحة حطمت أسطورة "تفوق الجيش الإسرائيلي الذي لا يمكن أن يقهر"، وزعزت أركان نظرية الأمن والردع الإسرائيلية وولدت أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية متفاقمة داخل الكيان الصهيوني، وأكدت أهمية التضامن العربي على أسس المجابهة الوطنية الجادة للاحتلال وللإمبريالية، وأظهرت

القدرة العربية على تسديد ضربات هامة للنفوذ والمصالح الإمبريالية في المنطقة، وأثبتت فعالية التحالف والصدقة بين حركة التحرر الوطني العربية وبين معسكر الدول الاشتراكية وفي المقدمة الاتحاد السوفياتي. لقد أدت حرب تشرين إلى تحسين جزئي لموازن القوى التي تحكم الصراع العربي - الإسرائيلي لصالح حركة التحرر الوطني العربية، وأرست الإمكانية الموضوعية لإنهاض النضال من أجل إجبار العدو على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وانتزاع حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني في إطار دولة وطنية مستقلة كاملة السيادة، غير أن تهالك الرجعية العربية وخاصة البورجوازية الحاكمة في مصر على استثمار نتائج الحرب لصالح حل أزمتها الداخلية عبر تحالفها وخضوعها للإمبريالية الأمريكية، سهل للهجمة الإمبريالية - الصهيونية التي أعقبت الحرب تحقيق عدد من أهدافها عبر الحلول الجزئية والثنائية وصولاً إلى اتفاقات كامب ديفيد (أيلول 1978) والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية الاستسلامية (أذار 1979) ■

(8)

### اتفاقيات كامب ديفيد (1978)

جاءت اتفاقيات كامب ديفيد لكي تجسد بشكل دقيق أسس ومعالج الحل الاستسلامي الذي سعت وتسعى الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل إلى فرضه على الشعوب العربية، وهو الحل الذي يتمثل في تصفية القضية الوطنية الفلسطينية وتكريس الاحتلال الإسرائيلي لمعظم الأراضي المحتلة عام 1967، و"تطبيع" العلاقات العربية - الإسرائيلية وغزو المنطقة العربية عسكرياً واقتصادياً وثقافياً، وبذلك يصبح العمل من أجل إسقاط اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وإحباط كافة المشاريع المكتملة لها هو حلقة رئيسية في نضال شعبنا الفلسطيني وعموم حركة التحرر الوطني العربية.

لقد تمكنت حركة المقاومة الفلسطينية في الفترة التي أعقبت حرب تشرين من إنجاز انتصارات سياسية ودبلوماسية بارزة على الصعيدين العربي والدولي، ساهمت في فرض مزيد من العزلة على العدو الإسرائيلي وحلفائه، وأدت إلى كسب الاعتراف شبه الشامل بالحقوق الوطنية الفلسطينية كما حددها البرنامج المرحلي، وكسبت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح والنضال الجماهيري الذي اتخذ في بعض الأحيان طابع الانتفاضة الشعبية الشاملة، وتعمقت وحدة الأرض المحتلة وخارجها ضمن إطار منظمة التحرير، وازداد الالتفاف حول فصائل المقاومة الوطنية والتقدمية، والانخراط في صفوفها. ولعب النهوض الوطني المتعظم في الأراضي المحتلة في مواجهة نتائج اتفاقيات كامب ديفيد دوراً حاسماً في إحباط الحلقة الثانية من هذه الاتفاقيات المتمثلة بمشروع الحكم الذاتي التصفوي، ووضع هذه الاتفاقيات في مأزق صارم.

ولمواجهة هذا الصمود الوطني الفلسطيني من جهة، وإضعاف جبهة المواجهة العربية للمخططات الإمبريالية، دفعت الإمبريالية الأمريكية إلى تقجير الحرب الأهلية في لبنان مراهنة، إلى جانب استكمال عملية استنزاف قوى المقاومة الفلسطينية التي بدأت في الأردن في أيلول 1970، على حسم مسألة السلطة في لبنان لصالح القوى المستعدة للسير على طريق حلول كامب ديفيد، لكن هذه الأهداف لم تتحقق، وذلك بفعل التلاحم النضالي بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وقواهما الوطنية.

إن الحصار الذي فرض على اتفاقيات كامب ديفيد يدفع الإمبريالية الأمريكية وحلفائها للبحث عن مخرج للإفراج عن هذه الاتفاقيات، وذلك عبر محاولات تقنين الصف العربي المناهض لها، وإشعال المزيد من الحروب المحلية والإقليمية، ومواصلة هجمة التصفية العسكرية على الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة في الأرض المحتلة وفي لبنان، والسعي إلى جر أنظمة عربية أخرى إلى دائرة الصفقات الاستسلامية مع العدو الإسرائيلي.

رغم ذلك فقد فرضت الإنجازات النضالية التي حققتها المقاومة الفلسطينية الاعتراف على أوسع نطاق، بكون قضية فلسطين تشكل محور الصراع الدائر في المنطقة ضد العدو الإسرائيلي والإمبريالية الأمريكية، وعلى الرغم من تراجع الرجعية العربية، فإن حركة المقاومة الفلسطينية تابعت كفاحها في سائر الميادين، وتحولت إلى قوة استقطاب للجماهير العربية

وقواها الوطنية المعادية للحلول المترجعة عن الحقوق القومية والوطنية وبخاصة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ■